الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الثلاثاء
١٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
DEC 1989
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد المصري (الجمهورية العربية السورية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٣٩ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة

البند ٣٨ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجة المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

البند ١٣١ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٣٧ من جدول الاعمال : وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/44/SR.13
10 November 1989
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

89-56386 ٢٣٠١ت(٨٩)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠

البند ١٢٩ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (A/44/11 و Add.1)

١ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : قدم تقرير لجنة الاشتراكات عن أعمال دورتها التاسعة والاربعين (A/44/11 و Add.1) فقال إن اللجنة قررت العمل على مرحلتين لإجراء الاستعراض الكامل لجميع جوانب المنهجية الحالية كما طلبت الجمعية العامة ذلك في قرارها ٢٢٣/٤٣ باء . وقد ركزت اللجنة هذا العام انتباهها على المسائل المفاهيمية بما في ذلك مفاهيم الدخل القومي البديلة . وقد استخدمت لتوضيح هذه الاعتبارات قاعدة البيانات التي استخدمت لوضع جدول الانصبة المعمول به وذلك لتفادي اللبس بين الآثار المترتبة على التعديلات التي أدخلت على المنهجية والآثار التي قد تترتب على استخدام البيانات الجديدة . وقد عملت اللجنة جاهدة لتسهيل فهم المنهجية وجعلها أكثر وضوحا . ومن أهم النتائج التي أحرزت في أعقاب هذه المرحلة الأولى إمكانيات إدخال تحسينات على المنهجية والإيضاحات الواردة في المرفقات التي توضح طريقة عمل المنهجية والآثار التي تترتب على الجدول الالي من جرّاء مختلف الصيغ البديلة بالنسبة لفترة الاساس الاحصائية ، وتخفيف عبء الدين والحد الاقصى لدخل الفرد .

٢ - وأضاف قائلا إن الجزء الثاني من الدراسة سيتم في العام المقبل . وسوف يتمثل هذا الجزء في إعادة تقييم مختلف عناصر المنهجية الحالية على أساس البيانات المستكملة التي سيتم الحصول عليها فيما يتعلق بالدخل القومي والسكان مع وضع الدين الخارجي في الاعتبار بصورة افضل .

٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة قد رأت وجوب توضيح امرين هما أثر مختلف عناصر المنهجية الحالية على ارقام الدخل القومي الواردة من الدول الاعضاء والدور الذي تضطلع به المنهجية بوصفها أداة تسمح بالقياس التقريبي لقدرة كل دولة عضو على السداد . وقال إن المؤشرات الواردة في التقرير من شأنها أن تسهم أيضا في تحقيق وضوح أكبر . وهكذا فإن الفرع ألف من المرفق الاول يشرح التعديلات التدريجية للدخل القومي على أساس المنهجية الحالية بينما يعرض الفرع باء من المرفق الاول فروق النقط المئوية الناشئة عن التعديلات المشار إليها في الفرع ألف من المرفق الاول وبالإمكان الحصول من أمانة لجنة الاشتراكات على مذكرة أكثر تفصيلا بشأن تطوير المنهجية .

(السيد علي)

٤ - وأضاف قائلا فيما يتعلق بمفاهيم الدخل القومي إن اللجنة قد استطلعت بالتفصيل خمسة مفاهيم بديلة ولكنها لم تتخذ أية قرارات اعتقادا منها بأن هذه المفاهيم لم تطور بالقدر الكافي من الناحية النظرية كما أنها رأت أنها تفتقر الى قاعدة احصائية مناسبة (الفقرة ١٤) . بيد أنه نظرا لأن المفاهيم الأخرى التي تمت دراستها لوضع الحالات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في الاعتبار قد بدت أكثر جدوى من طريقة المؤشرات التي درست من قبل فقد طلبت اللجنة من المكتب الاحصائي مواصلة دراسة ثلاثة مفاهيم وتعديل قاعدة البيانات ذات الصلة . ويتعلّق الأمر بالمفاهيم التالية : الدخل القومي الذي يمكن التصرف فيه ، الدخل المعدل حسب أسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار ، الدخل المعدل حسب الدين . إلا انه لوحظ أن تطبيق هذه الطريقة الأخيرة على البلدان ذات الاقتصاد المخطط ينبغي أن توضع في منظور طويل الأجل .

٥ - وأردف قائلا إن المناقشة المستفيضة لم تسفر عن أية نتيجة واضحة بشأن فترة الأساس الاحصائية . ففي حين دعا كثير من أعضاء اللجنة الى الابقاء على فترة أساس مدتها ١٠ سنوات طالب آخرون بفترة أساس أقصر (الفقرة ١٧) . ويوضح المرفق الثاني الجداول الآلية البديلة استنادا الى فترات أساس احصائية مختلفة .

٦ - وقال إنه نظرا لأن اللجنة ليست لديها بيانات موثوقة عن أصول الدين فإنها لم تتمكن كما كان مقررا من صقل المنهجية على أساس تحليل فترات السداد . وتنتظر اللجنة لمواصلة أعمالها نتائج الدراسة المتعلقة بتدفق المدفوعات الفعلية المتعلقة بالدين الخارجي والتي سوف يضطلع بها فريق عامل مشترك يضم ممثلين عن أربع مؤسسات مالية دولية (الفقرة ٣١) . كما طلبت اللجنة أيضا من المكتب الاحصائي الحصول على مصرف بيانات محسّن عن الديون والديون الجديدة (الفقرة ٣٢) . وأشار الى ان اللجنة استخدمت ١٣ في المائة باعتبارها نسبة خدمة الدين الى مجموعة الدين الخارجي كأساس لحساباتها المتعلقة بتخفيف عبء الدين لجدول الفترة الحالية . إلا انها قررت دراسة أثر نسب خدمة الدين البديلة على الجداول الآلية (الفقرة ٣٣) . وترد المقارنات في المرفق الرابع . وتتسم هذه المقارنات بطابع مؤشري محض حيث أن من المزمع إجراء دراسات تكميلية .

٧ - وفيما يتعلق بصيغة الخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض قال انه كان هناك بصفة عامة اتجاه بالتوصية برفع صيغة الخصم . بيد أن اللجنة قررت عدم تقديم أية توصيات في هذا الصدد لحين انعقاد دورتها في عام ١٩٩٠ والحصول على

(السيد علي)

بيانات مستكملة عن الدخل القومي . وقال إن البيانات المقارنة ترد في المرفق الخامس ، وإن كانت لا تشكّل بأي حال من الأحوال حكما مسبقا على نتائج الاستعراض الذي سوف يجري في العام المقبل (الفقرة ٣٨) . وفيما يخص حد تدرج الاعفاء قال إنه كان هناك ميل عام في اللجنة للإبقاء عليه عند مستواه الحالي البالغ ٨٥ في المائة (الفقرة ٣٩) .

٨ - ومضى قائلا إن مسألة معدلات الحد الأعلى والحد الأدنى تتسم بطابع سياسي أكثر منه تقني فقد نظر فيها فقط في سياق إعادة توزيع النقاط المئوية الناتجة عن تطبيق مختلف عناصر المنهجية (الفقرة ٣٠ والفرع باء من المرفق الأول من التقرير) . وقد نظرت اللجنة في آثار مخطط تجنب حدوث اختلافات مفرطة في النسب الفردية للانصبة المقررة فيما بين الجداول المتعاقبة (المرفقان الأول ألف وباء) . ولاحظت اللجنة أنه ليس بالامكان اقامة صلات مباشرة بين آثار آليات التعديل المنفصلة وآثار مخطط الحدود (الفقرة ٣٤) . ونظرا للترابط بين جميع عناصر المنهجية ووظيفة المخطط رأت اللجنة أن من السابق لأوانه تقديم توصيات بشأن إمكانية تعديل مخطط الحدود أو تحسينه ، ولكنها طلبت الى الامانة العامة مزيدا من الدراسة للآثار التراكمية للمخطط وتطبيقه في حالة تضييق نطاق الفئات .

٩ - وفيما يتعلق بالتعديلات الخاصة التي أُدخلت على جميع الجداول الآلية المتتالية أكدت اللجنة على أهمية هدفها المتمثل في الاقلال إلى أدنى حد من استخدام هذه التعديلات وذلك عن طريق زيادة صقل المنهجية (الفقرة ٣٦) . كما قررت اللجنة أيضا أن تُدرج في تقاريرها المتعلقة بإعداد الجداول في المستقبل معلومات دقيقة عن التعديلات الخاصة (الفقرة ٤٠) .

١٠ - وقال إنه وفقا لما جاء في الفقرة ٢ من القرار ٢٢٣/٤٣ ألف فإن اللجنة قد نظرت في الطلبات المقدمة من جمهورية ايران الاسلامية والجماهيرية العربية الليبية والهند والمتعلقة بتخفيض أنصبتها . وبعد النظر بدقة في المعلومات والحجج المقدمة قررت اللجنة عدم التوصية بالتعديل .

١١ - وأضاف قائلا إن اللجنة قد نظرت في العديد من المسائل الاخرى وعلى سبيل المثال تحصيل الاشتراكات ودفع الاشتراكات بعملات غير دولارات الولايات المتحدة وتحديد الانصبة المقررة على الدول غير الأعضاء . وقررت بالنسبة لهذه المسألة الأخيرة أن

(السيد علي)

توصي الجمعية العامة بإقرار الجدول المتحرك لمعدلات الرسم السنوي المحدد وإجراء الاستعراضات الدورية التي ستبدأ في عام ١٩٩٠ (الفقرة ٥٠) . وتجدر الاشارة إلى أن معدلات الرسم السنوي لا تغطي الانشطة التي تمول بالكامل من قبل الدول الاطراف .

البند ٣٨ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة (A/44/222 و Corr.1 ، A/44/272 ، A/C.5/44/CRP.1)

البند ١٢٣ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (A/44/6/Rev.1 ، A/44/7 ، A/44/16 و Add.1)

البند ١٢٤ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (A/44/233 ، A/44/234)

١٢ - السيد مونتانو (المكسيك) : تكلم بشأن البند ٣٨ فقال إن المناقشة التي كرست لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة قد أتاحت الفرصة للتفكير في نتائج عملية الإصلاح التي بدأت منذ ثلاث سنوات وحدودها . ولقد أثار هذا الاصلاح منذ البداية جدلا عنيفا . وإذا كان الجميع قد اتفقوا فيما يبدو على ضرورة زيادة كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة فإن الآراء قد اختلفت فيما يتعلق بالتدابير الواجب إعمالها لبلوغ هذا الهدف . لقد بدأ الاصلاح الإداري في وقت كانت فيه المنظمة خاضعة تماما لاهم الممولين ولضغوط قوية لاخضاع المفاوضات المتعددة الاطراف لمصالح بعض البلدان . وقال إن الوفد المكسيكي قد رأى دائما أن هذه الجهود ينبغي في نهاية الأمر أن تزيد من قدرة المنظمة على العمل في مواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بغية تعزيز أهداف ومبادئ الميثاق . وسوف يكون من الصعب بلوغ هذا الهدف إذا ما اقتصر على البحث عن تحقيق وفورات في الميزانية وتبسيط الإجراءات الإدارية .

١٣ - وأضاف قائلا إن هناك عوامل هامة أخرى وبخاصة الرغبة الصادقة في التعاون من قبل جميع الدول الاعضاء ، واحترام الالتزامات التي اتخذت في المجال المالي والسداد الكامل للانصبة المقررة في الموعد المحدد . كما يجب تحديد الاولويات مع وضع المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في الاعتبار . ويتعيّن أيضا في النهاية وبوجه خاص احترام الطابع الديمقراطي للمنظمة .

١٤ - وأردف قائلا إن الوفد المكسيكي على يقين بأنه ما زال بالإمكان تحسين كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة كما أنه ينضم للجهود التي تبذل في هذا الاتجاه

(السيد مونتانو ، المكسيك)

وإن كانت هذه الجهود لا يجب أن تقتصر على استبعاد بعض البرامج أو تخفيض عدد المؤتمرات الدولية .

١٥ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من التوجيهات التي أعربت عنها الجمعية العامة بشأن تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ فإن توصيات فريق الـ ١٨ لم تنفذ بعد بطريقة متناسقة . وهذه هي الحال مثلا فيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بهيكل الأمانة العامة والتدابير المتعلقة بالموظفين . لقد بذل في السنوات الأخيرة جهد هام لتخفيض عدد الموظفين وهو ما يتفق بوضوح مع مصالح بعض البلدان . وكما قال الأمين العام فإن هذه التدابير قد ترتبت عليها ضغوط ضخمة بالنسبة للأمانة العامة في الاضطلاع بمهامها . وفي نفس الوقت لم يتم الاعراب عن نفس الاهتمام لكفالة تحقيق تمثيل عادل بالنسبة للبلدان النامية في الفئات العليا للموظفين . ويشير تقرير الأمين العام إلى الابقاء على وضع فعلي لا يتفق مع الدور الذي تضطلع به هذه البلدان في المجتمع الدولي .

١٦ - وفضلا عن ذلك فإن تقرير الأمين العام لا يتضمن أية إشارات مرضية بشأن تنفيذ التوصيتين ٥٤ و ٥٥ لفريق الخبراء الحكومي الدولي . ولم يتم اتخاذ أي تدبير فيما يتعلق بتحديد مدة العقود بعشر سنوات بالنسبة لمساعدي الأمين العام ووكلائه . كما لم ترد أية إشارة بشأن ما تم الاضطلاع به لضمان عدم احتكار بلد أو مجموعة اقليمية معينة لوظائف معينة . لقد تم في هاتين الحالتين الاحتفاظ بممارسات تتعارض وروح القرار ٢١٣/٤١ .

١٧ - واستطرد قائلا إن الإصلاح الإداري الجاري حاليا سوف تترتب عليه بالضرورة آثار هامة فيما يتعلق بهيكل المنظمة وعملها وهدفها السياسي في المستقبل . ولم يعرف حتى الآن على وجه الدقة الاثر الذي ترتب على التدابير التي اتخذت وما إذا كانت قد أدّت بالفعل إلى أي تحسن في أداء المنظمة . وعلى العكس من ذلك فإن تكلفة الاصلاح قد ظهرت بوضوح في العديد من قطاعات الأنشطة . إن هناك ضغطا قويا يمارس لإلغاء بعض الهيئات والحد من المؤتمرات المعينة بالمسائل التي تثير قلق البلدان النامية . إن الإجراءات التي تحكم وضع وتنفيذ الميزانية قد أصبحت أكثر صرامة مما يحد من إمكانيات عمل المنظمة فيما يتعلق بالولايات الجديدة . كما أن ضغط عدد موظفي الأمانة العامة من شأنه أن يعرقل في الوقت الحالي تنفيذ البرامج القائمة ويؤدي إلى تأخير في إعداد الوثائق .

(السيد مونتانو ، المكسيك)

١٨ - وفي هذا السياق تُعد مسألة تحديد الأولويات في الميزانية البرنامجية المقترحة ذات أهمية حاسمة . وقال إن وفد المكسيك يرى أن الطريقة الجديدة التي اقترحها الأمين العام تشكل تقدما حيث أنها تسمح بتحديد أولويات أكثر دقة وأكثر موضوعية . ويرى وفد المكسيك في الواقع أن تحديد الأولويات في الخطة المتوسطة الأجل يجب أن يتم على مستوى البرامج الفرعية لا في ما بين البرامج . وفضلا عن ذلك فإن من المستصوب أن يحدد عدد المنتجات التي تحظى بأولوية عليا أو دنيا في داخل كل برنامج بطريقة أكثر مرونة بدلا من الاستمرار في تطبيق قاعدة الـ ١٠ في المائة الصارمة . ونظرا لأن الاقتراح المقدم من الأمانة العامة لا يحل جميع المشاكل النظرية والمنهجية المحددة في التقرير فإنه تجدر مواصلة دراسة المعايير المتعلقة بتحديد الأولويات .

١٩ - وأضاف قائلا إن القرارات التي اتخذت في إطار الاصلاح الإداري سوف تسهم في تحديد شكل المنظمة بالنسبة لعقود عديدة قادمة . إن وفد المكسيك لا يرى كيف يمكن الاقتصار في هذه الحالة على تخفيض النفقات أو تبسيط الإجراءات . إن البحث عن فعالية أكبر يجب أن يصاحبه جهد متواصل لملاءمة المنظمة مع تطور العالم المعاصر وإعداد المنظمة للمهام الجديدة التي تنتظرها .

٢٠ - السيد كوارالا (نيبال) : تكلم بشأن البند ٣٨ فلاحظ أن التقرير النهائي المقدم من الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٤١/٢١٣ (A/44/222 و Corr.1) يقدم تحليلا مفصلا فيما يتعلق بكل توصية من توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى كما أنه يقدم أيضا نظرة شاملة للمسألة كلها . إن عددا من التوصيات قد نُفذ بالفعل نتيجة للجهود التي بذلتها الأمانة العامة . وأضاف قائلا إن القرار الخاص بالإبقاء على لجنة المؤتمرات بوصفها هيئة فرعية دائمة ينبغي أن يسهم في الحد من تعدد الهيئات الحكومية الدولية ويكفل الاستخدام الأقصى لخدمات المؤتمرات . كما أن التقرير المفصل الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٤٣/١٧٤ سوف يسمح بدراسة إجراءات جديدة لتحسين فعالية الآلية الحكومية الدولية وهياكل الدعم الخاصة بها في داخل الأمانة العامة وكذلك بتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية . وقال إن بوسع وفد نيبال أن يذكر أمثلة أخرى : فالتدابير الجديدة التي تدرسها لجنة التنسيق الإدارية وكذلك المشاورات غير الرسمية التي سوف تجري بين رؤساء الأمانات بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة العامة وإعادة تأكيد الدور المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنسيق ودراسة مهام المنسقين المقيمين وتقسيم

(السيد كوارالا ، نيبال)

المقار والخدمات بين مؤسسات الامم المتحدة ودراسة وحدة التفتيش المشتركة لاساليب الميزنة كل ذلك من شأنه أن يسهم بالتأكيد في تحقيق فعالية أكبر .

٢١ - ومضى قائلا إن الوفد النيبالي يشعر على العكس من ذلك بخيبة أمل إزاء النتائج الضئيلة التي أحرزت بشأن تحديد الأولويات على الرغم من تكريس وقت طويل لهذه المسألة . وقال إن النظام المعدل الموصى به في الوثيقة A/44/272 يبدو مرض للغاية . ونظرا للصعاب التي قوبلت على الصعيدين النظري والعملي فإن وفد نيبال يوصي باتباع نهج حذر ينص على الإذن بتطبيق النظام المعدل لفترة زمنية تجريبية معقولة حتى يتسنى للأمين العام وضع نظام أولويات تقبله جميع الدول الاعضاء .

٢٢ - وقال إن وفد نيبال يشعر بالسعادة إذ يلاحظ أن إعادة تشكيل الإدارات والمكاتب السياسية في الامانة العامة قد أُنجز وفقا لتوصية فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . إن تبسيط الهياكل الداخلية وإعادة تنظيم القطاعين السياسي والإداري وقطاع الإعلام قد أحرزا النتائج المرجوة . وفيما يتعلق بتخفيض عدد الوظائف تم إحراز تقدم مؤكد وإن كان مازال هناك الكثير الواجب عمله لتنفيذ القرار ٢١٣/٤١ . ونظرا لانه قد طلب من الامين العام العمل بحذر بالغ لتفادي الآثار السلبية على البرامج والانشطة التي تمت الموافقة عليها بالفعل والحفاظ في نفس الوقت على أعلى نوعيات من الكفاءة والعمل والنزاهة بين الموظفين فإن من الطبيعي أن يتم إجراء دراسات تفصيلية قبل إلغاء بعض الوظائف . وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن وفد نيبال على يقين بأن هذه التوصية الحيوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى سوف تنفذ أيضا على النحو الذي وافقت به الجمعية العامة عليها .

٢٣ - السيد كاربوزكي (هنغاريا) : قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة التي وضعت وفقا للإجراء الجديد الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ تسير فيما يبدو في الاتجاه السليم نظرا لأن الفرق بين المجموع الوارد في مخطط الميزانية والمجموع الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة يقل عن نسبة ٠,١ في المائة وأن التخفيض الإجمالي الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الاول يقل عن ٦,٩ من ملايين الدولارات . بيد أنه غني عن القول أن آلية فعالة لتحديد الأولويات وخطة متوسطة الأجل متناسقة من شأنهما أن يؤديا إلى تحسن أكبر في عملية الميزنة والتخطيط .

(السيد كاربوزكي ، هنغاريا)

٢٤ - وقال إن الوفد الهنغاري يلاحظ مع الارتياح أن جهودا هامة قد بذلت وأن نتائج طيبة قد أحرزت فيما يتعلق بتخفيض الوظائف وإن كانت هذه النتائج مازالت لا تتفق من حيث النسبة المئوية وأحكام القرار ٣١٢/٤١ . إن تخفيض عدد الموظفين قد تم في معظم هذه الحالات بطريقة إنسانية وبدون أن يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في معدل تنفيذ البرامج . بيد أن هذا التخفيض في عدد الوظائف يبدو غير كاف على أية حال فيما يتعلق بوظائف مساعدي ووكلاء الامين العام التي خفضت عشر وظائف فقط بدلا من أربع عشرة وظيفة كما كان مقررا في البداية فضلا عن أنه قد أجري في إحدى الحالات تخفيض الوظيفة إلى مد - ٢ وتم في حالة أخرى إلغاء وظيفة مؤقتة كانت قد أنشئت على أساس متكرر . إن الأمين العام يبذل بالتأكيد جهودا تستحق التقدير حتى تحتفظ المنظمة بعدد كاف من الموظفين من الفئات العليا ، وإن كان يجب عمل المزيد لتنفيذ أحكام القرار المشار إليه كما يجب على الدول الاعضاء التي تعنيها هذه التخفيضات مباشرة أن تبرهن من جانبها على حسن النية .

٢٥ - وفيما يتعلق بمسألة النفقات غير المتكررة قال إن وفده يلاحظ أن من بين الـ ٨٧,٣ مليون دولار المطلوبة في هذا الباب لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ توجد ٢٥,٦ مليون دولار مخصصة لنفقات كانت مدرجة في هذا الباب نفسه في الميزانية السابقة و ٨,٥ مليون دولار مخصصة لتطوير النظم الإدارية و ٢,٥ مليون دولار للمعدات المكتبية والاستنساخ لخدمات المؤتمرات . إن مثل هذه النفقات سوف تؤثر على الميزانيات المقبلة وهذا يعني أنها سوف تتكرر . وكذلك الامر بالنسبة للوظائف المؤقتة غير المتكررة البالغ عددها ٣٤ وظيفة والمشار اليها في الفقرة ٥٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . ولذلك فإن الوفد الهنغاري يشك في إمكانية إجراء تخفيض صاف بالقيمة الحقيقية يبلغ ٠,٤ في المائة كما جاء ذلك في الفقرة ٦ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٦ - ومضى قائلا إنه إزاء التطور الاخير في الحالة والاحتياجات الحالية فإن وفده يمكن أن يقبل رفعا معقولا للحد الاقصى للنفقات غير المنظورة والاستثنائية كما أنه ينتظر توصيات الهيئة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الصدد .

٢٧ - وأردف قائلا فيما يتعلق بعملية التشاور بشأن الخطة المتوسطة الأجل أن وفده يلاحظ مع الأسف أن هناك من بين ٤١ برنامج عمل خاصة بمؤسسات الامم المتحدة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، ١٧ برنامجا لم تنظر فيها أية هيئة حكومية دولية وهو ما يعقد عملية

(السيد كاربوزكي ، هنغاريا)

التخطيط والبرمجة ويحول دون وضع خطة متوسطة الاجل محددة وبالتالي ميزانية برنامجية دقيقة . إن الوفد الهنغاري يوافق تماما على توصية لجنة البرنامج والتنسيق (A/44/16 ، الفقرة ٤٨) واستنتاجات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/44/7 ، الفقرتان ٧١ و ٧٢) في هذا الصدد ويرجو من الامانة العامة إبداء الرأي فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بواسطتها التغلب على هذه الثغرة .

٢٨ - وقال إن وفده يوافق على ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بضرورة إجراء مزيد من التعزيز لآليات الموافقة والمراقبة ووضع التقارير فيما يتعلق بالاموال الخارجة عن الميزانية مع مراعاة الاهمية المتزايدة لهذه الاموال .

٢٩ - واختتم ممثل هنغاريا كلمته قائلا إن الميزانية البرنامجية للامم المتحدة سوف تتسم بمزيد من الاستقرار إذا ما تم بصورة أكبر تركيز الانشطة المدرة للدخل على الربح وفي هذه الحالة فإن هذه الانشطة سوف تدر أكثر بكثير من مبلغ الـ ٩,١ مليون دولار الوارد في باب الايرادات ٣ في الميزانية البرنامجية المقترحة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا ما تم إدراج بعض برامج العمل غير المقررة في البداية ، في الميزانية خلال فترة السنتين على نحو ما يحدث في بعض الوكالات المتخصصة .

٣٠ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إن الامم المتحدة بدأت بعد إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى واتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ مجموعة من الإصلاحات القصيرة والطويلة الاجل التي جعلتها تتسم بمزيد من الدينامية بالرغم من الازمة المالية المزمنة . إن المنظمة تضطلع بالاضافة إلى ذلك ومنذ بعض الوقت بمسؤوليات متزايدة تتعلق بتسوية المنازعات الإقليمية بوجه خاص ، كما أنها من المقرر أن تضطلع بدور أهم في العمل المتعدد الأطراف الرامي إلى تسوية المشاكل العالمية مثل حماية البيئة ومنع الكوارث ونزع السلاح ومكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز حقوق الإنسان . بيد أنه يجدر التساؤل من ناحية عما إذا كانت جميع الاصلاحات التي تدخل في نطاق اختصاصات الامين العام قد نفذت ومن ناحية أخرى عما إذا كانت الدول الاعضاء قد أعطت للامانة العامة الوسائل اللازمة حتى يتسنى لها إنجاز المهام التي تعهد بها اليها .

٣١ - وأضاف قائلا إن الوفد الياباني يعتقد أن الامانة العامة ينبغي أن تواصل

(السيد سيزاكي ، اليابان)

جهودها لتحسين الفعالية والمردودية وتحديد المسؤوليات مع استخدام الموارد المتاحة وذلك بصفة خاصة في ضوء الزيادة البالغة الوضوح للعبء المالي الواقع على عاتق الدول الأعضاء من جراء العمليات الجديدة لصون السلم . إن الأمين العام قد طلب من ناحيته إلى الدول الأعضاء الاضطلاع بالتزاماتها الدولية وبخاصة المالية منها إزاء الأمم المتحدة وكفالة ظروف طيبة لتعيين الموظفين الدوليين وبذل مزيد من الجهد لاصلاح الهيكل الحكومي الدولي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . وقال إن وفد اليابان يرى أن هذين الجانبين من عملية الإصلاح غير متناقضين . إن الجهود الرامية إلى التوصل إلى ادارة مالية سليمة وفعالة ينبغي أن تواكب إتاحة الظروف التي تسمح للدول الأعضاء بالاضطلاع بالتزاماتها وبخاصة سداد الانصبة المقررة عليها بالكامل وفي الوقت المحدد .

٣٢ - وكما قالت لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالتقرير النهائي المقدم من الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٤١/٢١٣ فإن هدف الاصلاحات هو زيادة فعالية أداء الأمم المتحدة لا تحقيق وفورات أو تخفيض عدد الموظفين فحسب . إن المنظمة ينبغي بالتأكيد أن تواصل بطريقة أكثر جدية الجهود التي بدأت لتحسين أدائها . إلاّ أن هذا لم يتم حتى الآن في اتجاه تنظيم سليم للموارد البشرية ، إن الافتقار إلى قواعد رشيدة في مجال حجم العمل والآثار المتباينة حسب الادارات وتنفيذ سياسات الموظفين (تجميد التعيين والتناقص الطبيعي للموظفين أو ضغط عددهم) التي تتعلق بصورة أكبر ، مثلها في ذلك مثل نظام إدارة شواغر الوظائف ، بايجاد حل للأزمة المالية أكثر مما تتعلق بتنفيذ الاصلاحات قد حالت كلها بين الأمم المتحدة وبين اجتذاب موظفين جدد وأكفاء كما أدت إلى استمرار تكدس الموظفين على المستويات العليا بدلا من تطعيم المنظمة بدماء جديدة كما يسعى إلى ذلك الأمين العام .

٣٣ - وقال إنه يبدو من ناحية أخرى أن الجوانب النوعية لسياسة الموظفين قد أُهملت بعض الشيء . إن عدم وجود أساليب موضوعية ومعايير واضحة للتعيين وتقييم النتائج والترقيات قد يجعل المنظمة تفقد أفضل موظفيها كما أنه قد يجعلها غير قادرة على منافسة المنظمات الدولية الأخرى . وقال إن الوفد الياباني يطلب بإلحاح إلى الأمين العام دراسة آثار خطة تخفيض عدد الموظفين على تنفيذ البرامج وعلى هيكل وتكوين الأمانة العامة . وقال إن الأمانة العامة يجب عليها بالإضافة إلى تعيين موظفين شبان والحفاظ على نوعية موظفيها وتحقيق توزيع جغرافي عادل أن تعمل جاهدة كما طلبت ذلك لجنة البرنامج والتنسيق للتوصل إلى وضوح وتنسيق أكبر في مجال إدارة

(السيد سيزاكي ، اليابان)

الموظفين ، وهذا يفترض أيضا وضع قواعد وإحصاءات أكثر دقة فيما يتعلق بحجم العمل بغية تيسير توزيع أفضل للموارد بين مختلف الإدارات .

٣٤ - وأضاف قائلا إن تطبيق التوصيات التي تمت الموافقة عليها قد تعرض خلال السنوات الثلاث الماضية إلى تأخير بالغ في مجال تنظيم الموارد البشرية وإعادة تنظيم الآلية الحكومية الدولية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وفي خدمات المؤتمرات وفي إعمال مخططات إصلاح الإدارة والتنظيم . ويرجو الوفد الياباني فضلا عن ذلك أن يتم إحراز مزيد من التقدم في مجال الإعلام .

٣٥ - وأضاف قائلا فيما يتعلق بالبند ١٢٣ من جدول الأعمال إن الوفد الياباني قد سبق له أن أعرب في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق عن بالغ قلقه إزاء تباين الأسلوب والعرض بين مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة ومخطط الميزانية الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين فيما يتعلق بأساس الصياغة ووضع التضخم في الاعتبار ومضمون البرامج . ومما يزيد من أهمية هذا التباين أن الأمر يتعلق بأول ميزانية برنامجية مقترحة توضع وفقا لعملية الميزنة الجديدة . إن الزيادة التي بلغت ١,٣ من ملايين الدولارات عن مخطط الميزانية ترجع إلى تعذر الامتصاص الكامل لتكلفة الوظائف الـ ٥٠ التي أُعيدت عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٣ . بيد أنه لم يتم تقديم أي تفسير بشأن هذه النقطة ولا من قِبَل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وقال إن وفده يحرص على الإشارة إلى أن الاختلاف بين المجموعين الكليين يبلغ ٣ ملايين دولار بمعدلات ١٩٨٩ . وفقا لما جاء في الجدول الوارد في الفقرة ٧ من التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وفضلا عن ذلك ، فإنه لا يوجد فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة أية مبالغ يمكن مقارنتها مقارنة مباشرة بمبلغ ١ ٧٦٧,١ مليون دولار بمعدلات عام ١٩٨٨ الذي قدره الأمين العام والذي اعتمدته الجمعية العامة رسميا في قرارها ٢١٤/٤٣ . وإذا كان مخطط الميزانية يجب أن يسمح بتقدير إجمالي الميزانية ، فإنه يجب أن تكون هناك قاعدة مقارنة موثوق بها بين الوثيقتين . ومن ثم ، فإن الأمانة العامة يجب أن تضع فيما يتعلق بمخطط الميزانية المقبل أسلوبا محددا يسمح بإجراء مقارنة مباشرة بين الاعتمادات المقدرة .

٣٦ - ومضى قائلا إن اليابان ترى أن مخطط الميزانية لا يجب أن يسمح للأمانة العامة بتقدير أفضل للموارد التي سوف تتاح لها فحسب وإنما يجب أيضا أن يسمح للدول الأعضاء

(السيد سيزاكي ، اليابان)

بمعرفة إجمالي الموارد اللازمة . إن الوفد الياباني يطلب إلى الامانة العامة أن تقدم بصورة فورية إلى اللجنة تقديرات أكثر واقعية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ على أساس أحدث الافتراضات فيما يتعلق بمعدلات الصرف والتضخم . إن مخطط الميزانية لا يشكل ضمانا لإجمالي الموارد المتاحة للأمم المتحدة . وإنما يجب أن يشكل قاعدة لحوار بين الامانة العامة والدول الاعضاء فيما يتعلق بوضع الميزانية البرنامجية المقترحة ومن ثم فإنه يجب أن يشمل وصفا لمضمون البرامج ويحدد الاولويات لا على أساس القطاعات فقط وإنما أيضا فيما بين القطاعات .

٣٧ - واستطرد قائلا إن هذا الافتقار إلى الوضوح في تحديد الاولويات فيما بين الإدارات يثير قلقا بالغا فيما يتعلق بتخفيض الموظفين الذي أثر على القطاعات التي سوف تتزايد أهميتها (صون السلم ، نزع السلاح ، البيئة ، ... إلخ) أكثر مما أثر على خدمات الإدارة والتنظيم أو خدمات المؤتمرات والمكتبة . ومن الغريب أن القطاعات التي يتعين أن تستفيد فاعليتها من التجديدات التكنولوجية وأفضل أساليب الإدارة هي التي احتفظت بعدد من الموظفين لم يتغير تقريبا . لقد أكد الامين العام بحق أن مسؤولية تحديد الاولويات ، تقع على عاتق الدول الاعضاء ، بيد أنه يتعين عليه أن يعيد النظر في صياغة الميزانية البرنامجية بغية ملاءمتها بوضوح أكبر مع الاتجاهات العريضة ذات الاولوية . إن النظام المتكامل للمعلومات الإدارية ينبغي أن يسمح بتنظيم أفضل لقطاعات مثل خدمات الدعم المشترك .

٣٨ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية نفسها ، فإن الوفد الياباني يشيد بإعلان الامين العام الذي قال فيه إن الإصلاحات الجديدة وكذلك البرامج الجديدة التي قد يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة مبادرتها على أساس توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بصفة خاصة ، يجب أن تُموَّل في حدود المقترحات الواردة في الميزانية بما في ذلك صناديق الاحتياطي . وقال إن الوفد الياباني ينطلق من المبدأ القائل بأن النفقات الإضافية التي تغطى من صناديق الاحتياطي خلال السنة الاولى للميزانية لا يجب أن تتجاوز نصف الموارد الموجودة في هذه الصناديق .

٣٩ - وتكلم ممثل اليابان عن النفقات الخارجة عن الميزانية فقال إنه يتفق مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أن التبرعات مفيدة لتمويل الانشطة الهامة للمنظمة بل ولا غنى عنها في حالة الازمة المالية . ولذلك فإن الامين العام يجب أن يواصل الاستفادة على أفضل وجه ممكن من هذه الموارد وأن يشجع المانحين

(السيد سيزاكي ، اليابان)

على تقديم تبرعات جديدة مع احترام سياسات ومقاصد وأنشطة المنظمة . إن الحكومة اليابانية تعتقد أيضا أن الأمين العام سوف يبذل قصارى جهده لتنفيذ الأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية على أفضل وجه ممكن ، وذلك بتقدير موارد كافية لدعمها وتخصيص جزء مناسب من الموارد المكرسة لدعم البرنامج للإدارات التي تنفذ هذه البرامج .

٤٠ - وفيما يتعلق بتخطيط البرامج قال إن وفده يرى من المفيد أن تشترك الوكالات المتخصصة في دراسة متعمقة للأبواب المتعلقة بها في مشروع الخطة المتوسطة الأجل التي سوف تعتمدها الجمعية العامة عام ١٩٩٠ . ويتعين على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تبرهن في الوقت ذاته على روح المبادرة وعلى المرونة لإدماج الخدمات الخارجية المتخصصة التي تحصل عليها . وفيما يتعلق بمراقبة وتنظيم وإدارة تخطيط البرامج يلاحظ الوفد الياباني مع الارتياح أن الأمانة العامة تقر في الوقت الحالي بأن استنتاجات تقارير المراقبة والتقييم ينبغي أن تستخدم كأساس لوضع الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية . وكذلك الأمر بالنسبة لتحديد الأولويات في مخططات الميزانية المقبلة للميزانية البرنامجية المقترحة . إن الوفد الياباني يوافق بالتالي على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريري الأمين العام بشأن هذين البندين (A/44/233 و A/44/272) على أن يكون معلوما أنها سوف تنفذ بصورة استثنائية وأن لجنة البرنامج والتنسيق سوف تنظر في النتائج التي احرزت في السنوات القادمة .

٤١ - السيد يو منجيا (الصين) : لاحظ أن الجهود المشتركة للدول الأعضاء والأمين العام وموظفي الأمانة العامة قد سمحت للمنظمة بإحراز أوجه تقدم كبيرة على طريق الاصلاحات وبخاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم الهياكل وعملية الميزنة ومسائل الموظفين . بيد أنه يجب القول بأن الإصلاحات تعد جزءا من عملية مستمرة لم تتحقق أهدافها بعد . وقال فيما يتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي أن القرارين المتعلقين بتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم ينفذا بعد تنفيذا كاملا . ولذلك فإن الوفد الصيني يرجو أن يتضمن تقرير الأمين العام عن هذا البند إلى الدورة الحالية تحليلا واقعيا ومتوازنا لأوجه التقدم المحرز على طريق الاصلاحات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وأن يبلغ الدول الأعضاء بحالة تنفيذ القرارين المشار إليهما أعلاه مع توضيح التدابير التي اتخذت في هذا الصدد والتدابير التي سوف تتخذ مستقبلا . وعلى أية حالة فإن الدول الأعضاء والأمانة العامة يجب ان تواصل بلا هوادة العمل الذي بدأ من أجل بلوغ أهداف قرار الجمعية العامة ٣١٢/٤١ .

(السيد يو منجيا ، الصين)

٤٢ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام الذي قدم قبل إنقضاء فترة الثلاث سنوات المقررة لعملية الإصلاح يعد تقريرا مفيدا وموضوعيا ولكنه لا يبرز بصورة كافية أوجه التقدم والفشل وآثار الإصلاحات ومن ثم فإنه لا يمكن أن يستخدم كقاعدة لتقييم شامل لعملية الإصلاح . إن وفد الصين يوافق على توصية لجنة البرنامج والتنسيق الرامية إلى جعل الأمين العام يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا مفصلا عن عملية الإصلاح فيما يتعلق بفترة الثلاث سنوات وفي ضوء الأهداف المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ مع إبراز المسائل ذات الأهمية المشتركة .

٤٣ - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء قد أكدت طوال عملية الإصلاح أهمية عدد من المبادئ . في المقام الأول ترى الدول الأعضاء أن هدف الإصلاح هو زيادة فعالية الأداء الإداري والمالي للمنظمة لا ترشيد الهياكل وتخفيض النفقات فحسب . ثانيا إن البرامج التي وافقت عليها الجمعية العامة من قبل يجب ألا تتأثر بتدابير الإصلاح وهو ما لا يمكن ضمانه إلاّ في حالة وجود معايير موضوعية لقياس آثار الإصلاحات على تنفيذ البرامج . وفي النهاية فإن مسائل الموظفين يجب أن يحكمها مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وهو المبدأ الذي تأثر تنفيذه من جراء تجميد التعيين وتخفيض عدد الموظفين . إن الوفد الصيني يرجو ان يتضمن التقرير الذي سوف يقدمه الأمين العام إلى الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة عرضا شاملا للحالة في هذا الصدد .

٤٤ - السيد قوبع (تونس) : قال إن وفده يوافق على ملاحظات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . إن هذه الوثيقة (A/44/222) التي لا تستعرض سوى فترة طولها ٢٦ شهرا لا تعطي وصفا كاملا لعملية تنفيذ الإصلاحات التي تمت الموافقة عليها . كما أنها تقتصر في بعض الحالات على الإشارة فقط إلى دراسات تم النظر فيها من قبل وبخاصة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون الإشارة إلى ردود فعل الدول الأعضاء . وفضلا عن ذلك فإن هذه الوثيقة تتضمن الكثير من التكرار والإسهاب الذي لا جدوى من ورائه والذي يضر بنوعيتها . وفي هذه الظروف يرجى أن تقدم الأمانة العامة إلى الجمعية العامة خلال الدورة الحالية معلومات مستوفاة عن تنفيذ الإصلاحات حتى يتسنى للجمعية العامة إجراء استعراض متكامل لتنفيذ هذه الإصلاحات . إن وفد تونس يوافق فضلا عن ذلك على ملاحظات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بهيكل التقرير المفصل الذي سوف يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

(السيد قوبع ، تونس)

٤٥ - ومضى قائلا إن أوجه تقدم هامة قد أحرزت في إطار تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ خاصة إذا ما وضع في الاعتبار أن الاصلاحات قد اجريت في فترة ذروة الأزمة المالية . إن وفد تونس يحرص واضعا في الاعتبار التدابير المتعلقة بالموظفين على التذكير بأن عملية الإصلاح كان الهدف منها زيادة فعالية أداء المنظمة لا تحقيق وفورات أو تخفيض موظفين فحسب . ومن ثم فإن الوفد التونسي يرجو في هذا الصدد معرفة الأسباب التي ادت إلى تحويل سبع وظائف إلى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا وفقا لما جاء في الفقرة ٦-٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤٦ - وأضاف قائلا إنه إذا كان تقسيم المسؤوليات قد ازداد وضوحا الآن في عدد من الوحدات الإدارية كما ذكر الأمين العام ذلك في الفقرة ١١ من الوثيقة A/44/222 فإن هذه ليست الحال فيما يبدو في القطاع الاقتصادي والاجتماعي . ويلاحظ في هذا الصدد بعض التناقضات في تقرير الأمين العام . مثال ذلك أن الأمين العام يرى في الفقرة ٥٠ من هذه الوثيقة أنه ينبغي تمديد الفترة اللازمة لإصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بينما يشير في الفقرة ٧٦ إلى ان جميع الجهود سوف توجه لزيادة كفاءة وفعالية الهيكل الحالي للأمانة العامة في هذين القطاعين .

٤٧ - وأردف قائلا إن وفد تونس يعي تماما الصعاب التي واجهتها اللجنة الخاصة عند النظر في إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ويرجو على الرغم من ذلك معرفة ما تنوي الأمانة العامة عمله بصورة واقعية في هذا الصدد وبخاصة في ضوء تعزيز مكتب الأمم المتحدة في فيينا وتحويل بعض المسؤوليات مثل وضع التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم إلى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية .

٤٨ - السيد محيي الدين (بنغلاديش) : لاحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة تدخل بوضوح في اطار الاستمرارية سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بتوزيع الموارد . وقال إن النفقات تتسم في غالبية قطاعات الأنشطة بانخفاض بالنسبة للاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وقال إن اجمالي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ قد بلغ ٤٠٠ ٨٦٣ ٩٨٣ ١ دولار . أي بزيادة ١,٣ من ملايين الدولارات عما جاء في مخطط الميزانية الذي ووفق عليه في القرار ٢١٤/٤٣ . وقال إن هذا التجاوز لا يعد بالغ الضخامة في نظر وفد بنغلاديش بحيث يقال إن القرار ٢١٤/٤٣ لم يحترم . وقال إن تطبيق عملية الميزنة الجديدة مازالت حتى الآن في بدايتها ويرجى عندما يتم تحسين

(السيد محيي الدين ، بنغلاديش)

الطريقة وبخاصة فيما يتعلق بصناديق الاحتياطي والنفقات الاضافية في مجموعها أن يتمكن الامين العام من أن يحدد بدقة أكبر في مخطط الميزانية إجمالي الموارد اللازمة للاضطلاع خلال فترة السنتين القادمة بالانشطة التي قامت هيئات التداول ببرمجتها . وينبغي أيضا أن يتم اشراك الدول الاعضاء والهيئات الحكومية الدولية إشراكا وثيقا لوضع الميزانية البرنامجية المقترحة بحيث تحظى بأكبر قدر ممكن من الموافقة .

٤٩ - وأضاف قائلا إن الموارد الخارجة عن الميزانية التي يقدر حجمها ب ٢,٥ من بلايين الدولارات وهو ما يفوق حجم الموارد المدرجة في الميزانية العادية سيكون لها بالضرورة أثر على مضمون البرامج وعلى نظام الاولويات في المنظمة . إن الجزء الاكبر من هذه الموارد يذهب الى هيئات شبه مستقلة مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تتسم أنشطتها بأهمية حاسمة بالنسبة للدول الاعضاء ولذلك فإن من الضروري أن تخضع إدارة هذه الاموال لمراقبة أكثر دقة وأن يقوم الامين العام بالدراسة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ليحدد بدقة الدور الذي تضطلع به الموارد الخارجة عن الميزانية في تنفيذ البرامج التي قررتها الهيئات الحكومية الدولية .

٥٠ - وقال إن الاصلاح لا يعد في نظر وفد بنغلاديش غاية في حد ذاتها . وهو يحرص على تأكيد ذلك مرة أخرى . كما أن الاصلاح لا يقتصر على ضغط عدد الموظفين ولا يجب أن يضر بتنفيذ البرامج التي تمت الموافقة عليها . ويجب بصورة خاصة الحرص على إجراء التخفيضات في عدد الموظفين بأكبر قدر من المرونة وذلك للحد قدر الامكان من الاثر الذي سيترتب على قدرة عمل المنظمة ولعدم الاضرار بمعنويات الموظفين .

٥١ - وأضاف قائلا إن المطلوب حاليا من المنظمة هو الاضطلاع بدور متزايد على المسرح الدولي وبخاصة في مجال إقامة السلم وصونه . وبنغلاديش من جانبها فخورة بالاشتراك في هذه الجهود في إطار فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في إيران والعراق وفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وغني عن القول إن تطوير أنشطة صون السلم يترتب عليه نتائج إدارية ومالية . ونظرا للاهمية الحاسمة لهذه الانشطة فإن من الضروري أن تتاح للامين العام الموارد الكافية لانجازها على خير وجه . بيد أن الحالة المالية للمنظمة مازالت مهددة والانصبة المقررة التي لم تسدد بعد للميزانية البرنامجية تبلغ ٦٠٩ ملايين دولار أي حوالي ٧٧ في المائة من مجموع الانصبة المقررة

(السيد محيي الدين ، بنغلاديش)

لعام ١٩٨٩ . ويجب إيجاد علاج سريع لهذه الحالة حتى يتسنى للمنظمة الحصول على وسائل العمل التي سوف تتيح لها الاستجابة للأوضاع الناجمة عن تطور الحالة الدولية .

٥٢ - السيد زاهد (المغرب) : أشار الى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ -١٩٩١ هي أول ميزانية توضع وفقا لعملية الميزنة الجديدة وعلى أساس مخطط الميزانية الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٣١٤/٤٣ . إن الميزانية البرنامجية المقترحة تتسم في مجموعها بزيادة طفيفة وتبلغ ٧٠٠ ٣٣٩ ١ دولار بالنسبة للتقديرات الأولية الواردة في القرار ٣١٤/٤٣ . وترجع هذه الزيادة كما قال الامين العام الى عدم إمكانية الامتصاص الكامل لتكلفة إعادة الوظائف بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤٣ . ويرى الوفد المغربي أن هذا السبب لا يبرر وحده هذا التجاوز . إن هناك أسباب أخرى يمكن أن تفسر هذه الحالة : مخطط الميزانية والميزانية البرنامجية المقترحة قد وضعا على أسس متباينة كما أن الاجمالي الوارد في مخطط الميزانية ليس سوى تقدير أولي ولا يمكن اعتباره حدا أقصى أو حدا أدنى . وعلى أية حال فإن هذا التجاوز لا ينبغي أن يثير الكثير من الصعاب نظرا لضالة قيمته .

٥٣ - وأضاف قائلا إن أحد المؤشرات الهامة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة هو النمو الحقيقي بنسبة سلبية . إن وفد المغرب يرجو ألا يترتب على هذا النمو السلبي أي أثر سلبي أيضا على تنفيذ البرامج كما يرجو أن تعطي الأمانة العامة تأكيدات في هذا الصدد . وقال إنه قد جاء في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة أن جميع النواتج المحددة قد وردت في هذه الميزانية وإن كان قد جاء في مكان آخر أنه قد تم تجميع بعض الأنشطة كما تم إلغاء بعضها أيضا ومن المستصوب معرفة الأنشطة التي ألغيت والأنشطة التي تم تجميعها حتى يتم النظر فيها على أساس سليم .

٥٤ - وكما أشارت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها فإن العديد من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس اتجاها الى زيادة النفقات الادارية والتكاليف المتعلقة بالاستعانة بالخبراء والخبراء الاستشاريين ونفقات السفر ونفقات الخدمات التعاقدية في مجال الطباعة ونفقات المعدات واللوازم . والوفد المغربي يؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق الرامية الى حمل الأمانة العامة على بذل جميع الجهود اللازمة للحد من هذه النفقات بما يفيد البرامج . وفضلا عن ذلك فإن تخفيض عدد الموظفين لا يجب أن تترتب عليه أية آثار سلبية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج أو فيما يتعلق بالوحدات الصغيرة كاللجان الاقليمية .

(السيد زاهد ، المغرب)

٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة منهجية تقديم ميزانية قال إن وفد المغرب يؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق التي تطلب الى الامين العام إدخال مزيد من التحسينات على الاساليب المستخدمة .

٥٦ - أما فيما يتعلق بالاصلاح الاداري ، فقال إن هذه العملية بالغة الاهمية لا سيما وأن المنظمة يجب عليها مواجهة تحديات جديدة مثل مكافحة المخدرات ومسائل البيئة وصون السلم مما يزيد من حجم العمل الواقع على عاتقها . والواقع أن أثر الاصلاح الاداري على قدرة عمل المنظمة سيكون محدودا للغاية طالما أن المنظمة ستظل مهددة بالأزمة المالية وطالما لم تسدد الدول الاعضاء بانتظام الانصبة المقررة عليها . إن الدعم الذي أعربت عنه الدول الاعضاء فيما يتعلق بالاصلاح الاداري ينبغي أن تواكبه الرغبة في منح المنظمة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مهمتها .

٥٧ - وقال إن وفد المغرب يرى أن تحديد الاولويات يتسم باهمية بالغة ويأسف لان لجنة البرنامج والتنسيق لم يتسن لها نظرا لضيق الوقت النظر بالتفصيل في تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة (A/44.272) . ويرجو الوفد المغربي أن تتمكن اللجنة الخامسة من النظر بتعمق في جميع جوانب هذه المسألة البالغة التعقيد .

٥٨ - وأضاف قائلا إنه وفقا للفقرة ٢١ من هذه الوثيقة فإن النظام الحالي لتحديد الاولويات يصطدم بثلاث فئات من الصعاب : يتعلق بعض هذه الصعاب بالتحديد ذاته والبعض الآخر بالمفاهيم والبعض الثالث بالاساليب . وهناك مشاكل مفاهيمية هامة قد أثيرت نتيجة للمعايير التي تحكم تحديد الاولويات : (أ) أهمية الهدف بالنسبة للدول الاعضاء ؛ (ب) قدرة المنظمة على بلوغ هذا الهدف ؛ (ج) الفعالية والمنفعة الفعلية لنتائج هذا الهدف . ويرى وفد المغرب أن وضع جميع معايير تحديد الاولويات في الاعتبار قد يكون أكثر ملاءمة نظرا لأن هذه المعايير متكاملة كما أنها متوازنة .

البند ١٢١ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/C.5.44/L.3)

٥٩ - السيد سوتو (كولومبيا) : طلب في النص الاسباني من مشروع القرار وفي السطر الثالث من الفقرة ٢٠ من منطوق المشروع ، الاستعاضة عن لفظة "dé cima a" بلفظة "Finalice" .

٦٠ - تم اعتماد دون اعتراض مشروع القرار A/C.5/44/L.3 بصيغته المعدلة شفويا .

٦١ - السيد هيل (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده ليس لديه اعتراض على مشروع القرار الذي اعتمد لتوه ، بيد أنه يرى إذا ما ثبت أن تدابير مراجعة الحسابات الجديدة غير ملائمة في حالة برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان واليونيسيف ، إنه سيكون من الضروري اللجوء الى مراجعات سنوية أكمل .

البند ١٢٧ من جدول الاعمال : وحدة التفتيش المشتركة (A/C.5/44/L.4)

٦٢ - السيد دانكيوا (غانا) : تكلم بوصفه نائب رئيس اللجنة وقدم مشروع القرار A/C.5/44/L.4 المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة . وأعرب عن أمله في أن تؤدي روح التعاون التي سادت خلال المشاورات غير الرسمية التي تم خلالها وضع مشروع القرار الى اعتماد هذا المشروع دون تصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥